

السياسي يغرق مصر بالديون الخارجية ارتفع 21% خلال العام الماضي فقط



الاثنين 12 يوليو 2021 06:41 م

أعلن البنك المركزي المصري (حكومي) ارتفاع الدين الخارجي للبلاد خلال الربع الأول من العام الجاري، ليبلغ 134.8 مليار دولار بنهاية مارس 2021، بالمقارنة مع 129.1 مليار دولار في ديسمبر 2020، بزيادة قدرها 5.64 مليار دولار، أي بنسبة 4.37%.

بهذا الارتفاع، بلغ معدل الزيادة في ديون مصر الخارجية خلال عام نحو 21%، بعد أن كانت قد بلغت 123.5 مليار دولار في مارس 2020.

بيانات البنك المركزي، حسب صحف محلية، أوضحت أن الديون طويلة الأجل شكلت نحو 90% من إجمالي الدين الخارجي لتصل إلى نحو 121.2 مليار دولار بنهاية مارس الماضي، في حين وصلت نسبة الديون قصيرة الأجل إلى ما يقرب من 10% من إجمالي الدين بقيمة 13.3 مليار دولار.

البيان أوضح أيضا ارتفاع الدين الخارجي للحكومة إلى نحو 80 مليار دولار في نهاية الربع الأول من عام 2021 مقابل نحو 77 مليار دولار في نهاية الربع الأخير من عام 2020 بارتفاع نحو 3 مليارات دولار.

وبالنسبة للبنوك المصرية، أشار البيان إلى انخفاض هامشي للدين الخارجي للبنك المركزي بنحو 450 مليون دولار ليصل إلى نحو 25.8 مليار دولار بنهاية الربع الأول من 2021 مقارنة بالربع الأخير من 2020، بينما زادت الديون الخارجية للبنوك إلى نحو 13.8 مليار دولار بزيادة نحو 1.6 مليار دولار، وزادت ديون القطاعات الأخرى إلى نحو 14.8 مليار دولار بارتفاع نحو مليار دولار.

ومنذ انطلاق ثورة 25 يناير 2011 وحتى اليوم، شهد الدين الخارجي المصري تصاعدا واضحا خلال 10 سنوات، لكن وتيرة هذا التصاعد زادت بشدة مع وصول رئيس الانقلاب عبد الفتاح السيسي لسدة الحكم.

وطبقا للبيانات الدورية للبنك المركزي بلغت قيمة الدين الخارجي نهاية حكم مبارك في ديسمبر 2010 34.9 مليار دولار، ثم انخفضت إلى 34.3 مليار دولار خلال فترة حكم المجلس العسكري من 11 فبراير 2011 وحتى نهاية يونيو 2012.

وشهدت فترة حكم الرئيس الراحل محمد مرسي ارتفاع قيمة الدين الخارجي إلى 43.2 مليار دولار، في العام المالي 2012-2013، وزادت في فترة حكم الرئيس المؤقت الذي عينه الانقلاب عدلي منصور، التي امتدت للعام المالي 2013-2014، إلى 46 مليار دولار.

ومع استيلاء رئيس الانقلاب العسكري عبد الفتاح السيسي على السلطة، بدءا من يونيو 2014، توسعت مصر بشكل كبير في الاقتراض، ليصل حجم الدين الخارجي إلى 134.8، حسب البيان الأخير، مما يعني وصول الزيادة، خلال فترة حكمه، إلى ما يقرب من 3 أضعاف الدين الخارجي قبل استيلائه على السلطة.